دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الخلفية الفكرية والنظرية لتحليل السياسة الخارجية
المصدر:	مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية
الناشر:	رضوان العنبي
المؤلف الرئيسي:	بو كرين، شفيق
المجلد/العدد:	ع20
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	شتنبر
الصفحات:	255 - 260
رقم MD:	854169
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	السياسة الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/854169

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخلفية الفكرية والنظرية لتحليل السياسة الخارجية

د. شفيق بوكرين

باحث في العلوم السياسية والقانون الدولي

تعتبر السياسة الخارجية لبلد ما مجموعة من الأدوات السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

لقد خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل لمجموعة من التغيرات والتطورات منذ عدة قرون إلى يومنا هذا، وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هنالك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات التي اختلفت رؤيتها لطبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي.

فكيف يمكننا تحديد الخلفيات الفكرية والنظرية التي أدت إلى تبلور مفهوم السياسة الخارجية وما هي أبرز التحولات الذي خضعت له تماشيا مع التطورات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة؟

هذا ما سنحاول قدر الإمكان التطرق إليه في هذه الدراسة وذلك وفق نقطتين رئيسيتين نخصص الأولى كمدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية على أن تتضمن الثانية أبرز التحولات التي عرفها هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة.

I) مدخل مفاهيمي لتحليل السياسة الخارجية

لقد ظلت دراسة الخارجية تهتم بقضايا الأمن العسكري، ورصد التطورات التاريخية لسياسات الدول ومحاولة فهمها، حيث كانت تقتصر الدراسة على حالات منفردة مع التعمق؛ ومع التغيرات التي حصلت عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة شأنها شأن بقية فروع العلوم الاجتماعية خاصة على مستوى الموضوعات التي أصبحت تطرح حيث أضحى تحليل السياسة الخارجية وفهمها يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع.

[1] مفهوم السياسة الخارجية :

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات، التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها **جيمس روزنو "James Rosenau"** على إنهامجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها وفي البيئة الدولية، أو لتغير الجوانب غير المرغوب فيها[1].

وهي أيضا مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وادراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الإستراتيجية والتي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات.

1- **محمد السيد سليم**، "تحليل السياسة الخارجية" ،الطبعة 2، دار الجيل بيروت ، السنة 2001، ص.11

ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف هذه الأخيرة وتبعيتها.

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع واشمل من مجال السياسة الخارجية لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة لتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون[1].

وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها.

ويظهر **هاورد ليتنر "Howard H.Lentner"** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد يكون لها تأثيرا مباشرا على حياتهم الخاصة، ونستحضر هنا مثال الأزمة النفطية في السبعينات على اثر حرب 1973 بين العرب وإسرائيل حيث تحركت الكثير من الدول "اليابان وأوروبا خاصة" إلى الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالإحداث الدولية[2].

وبالتطرق إلى مخرجات السياسة الخارجية من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق اكبر قدر من المصالح القومية، وتراعي إمكانات الدولة في وضع أهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى لها كافة القدرات، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من وسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجا إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس.

إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة اكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

إن السياسة الخارجية تعني لعب الدولة لادوار على المسرح الدولي ولذا فان نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات. ويرى **كارل هولستي Karl Holsti** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية. في صناعة هذه الأدوار[3]، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية حامي المنطقة كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، والمحب للسلام والمتميز عن حلفائه والحليف الموثوق، والنموذج أو قلعة الثورة الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي[4]...

1- **فتحية النبراوي.محمد نصر مهنا**، "أصول العلاقات السياسية الدولية" ،الإسكندرية منشاة المعارف،1985، ص.421 :

2- **Howard H.Lentner** , « Public Policy and Foreign Policy : Divergences, Intersections, Exchange », Review of Policy Research, Volume 23, Number 1(2006),p.171.

3- **Lisbeth Aggestam**, «Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy », ARENA Working Papers, WP 99/8, in : http://www.arena.uio.no/publications/wp99 8.htm.

4- **ناصيف يوسف حتي**، "النظرية في العلاقات الدولية"، بيروت، دار الكتاب العربي 1985، ص.172-175.

* نشأ هذا المفهوم في اتفاقيات لاهاي (1899-1908) وهو قرار تتخذه الدولة بإرادتها ولها نظامها القانوني الذي يشمل حقوقا وواجبات ،انظر" ناصيف يوسف حتي،المرجع نفسه، ص ص.167-169.

ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد* أو عدم الانحياز أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

[2] صنع السياسة الخارجية

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أوغير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة وبالتالي يكون القرار هنا اختيارا لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الأعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات، وتعبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والبيئة النفسية، وكما يرى جونسون فان محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار[1].

وتعتبر البيئة الداخلية مجموعة العوامل التي تنشأ عن البيئة المحلية وهي متعددة كالجغرافية والبشرية ووفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية ...، وتتضمن البيئة الخارجية بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي والتي تتطلب ردود أفعالها بشأنها، كما تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دورا مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية.

إن عملية فهم صنع القرار السياسة للدولة تنطوي على معرفة طبيعة النظام السياسي الحاكم ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من: وزارة الخارجية، المؤسسة العسكرية، السلطة التشريعية وغيرها، إلا انه قد يكون صانعو القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواء المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والأيديولوجية...، ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية في كون الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية، ولقلة الضغوط من الأصوات المعارضة، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخابات الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض العملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة[2].

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات بمراحل متعددة تبدأ بعملية جمع المعلومات المتعلقة بالحافز وتفسير هذه المعلومات في ظل العقائد والخبرات السابقة، ثم تأتي مرحلة دراسة البدائل المتاحة وتقييمها، لتأتي مرحلة إعلان القرار وتنفيذه أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواء كان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل لتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية والتي اعتبرت الدولة فاعلا أساسيا وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين بدأوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين[3]، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج السياسة الخارجية المقارنة **لجيمس روزنو**♦ وغيرها

1- **لويد جنسن**، "تفسير السياسة الخارجية"، ترجمة بن احمد مفتي، محمد السيد سليم ، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود 1989،ص.317.

2- **لويد جنسن**، مرجع سابق، ص ص.126-128.

3- **Chris Brown**, "Undertanding Internationnal Relations", (Second Edition, New York : Palgrave Publishers, 2001), P.76.

♦ لمراجعة هذه النماذج انظر

من النماذج التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية، ولدعم بنائها النظري الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع إعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية .

II) مظاهر التحول في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة، وقد مست ها ته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا، حيث شملت الجانب ألتنظيري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي، حيث أن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائدا، أشّرت كلها لبروز تحديات كبرى أصحبت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية.

[1] المنطلقات التنظيرية

إن الدراسة النظرية للعلاقات الدولية شهدت تعاقب عدة منظورات مختلفة الفرضيات والتصورات والأطر عكست كل منها مميزات الفترة التي ظهرت فيها رؤية منظريها، حيث ركزت في النصف الأول من القرن العشرين على صراعات القوة، لكن التغيرات الكبيرة التي عرفتها السياسة الدولية قادت باتجاه تراجع أهمية تلك الدراسات لصالح محاولات أكاديمية أكثر جدة وملائمة للمعطيات الجديدة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة المسلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول.

لقد تجسد هذا التطور في انكفاء التيارات الوضعية المتمثلة أساسا في النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية وبروز تيارات نظرية اتسمت بتطويرها لأساليب ومناهج تحليلية جديدة، إن من شروط نجاح النظريات ومدى قدرتها على بناء اطر متكاملة وشاملة الدراسة هو في أخذها بأكبر عدد من العوامل والفواعل والعناصر المؤثرة والمميزة لظاهرة معينة ومحددة الزمان والمكان، وهذا ما فشلت في حصره النظريات السابقة فعملت الاتجاهات الجديدة على تداركه من خلال أخذها بعين الاعتبار مجمل التحديات وأهم تأثيرات الظواهر الدولية التي اعتبرت ابرز تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد أو العولمة الكلية.

تعتبر النظرية **البنائية** احد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على مستوى الانطولوجي' فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام' كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب آراء العديد من المفكرين **كصامويل هنتكتون**.

إن المنظور البنائي وبمنهجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات دأب على تجمع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا انه يعتبرها فاعلا ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى.

و بالرغم من المرجعية الفلسفية والاجتماعية لهذا المنظور إلا أن بعض مفكريه **كروبرت كوكس** قد نجحوا في نقله إلى حقل العلاقات الدولية ليعطي نظرة أكثر موضوعية وأكثر تفاؤلية بإمكانية القدرة على الوصول إلى بعض التعميمات المتعلقة بالتنظير لحقل العلاقات الدولية . ومن جهة أخرى فقد عملت المنظورات الكلاسيكية المتمثلة في الواقعية والليبرالية والماركسية على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولة إيجاد إطار لتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي ودور الفاعلين فيه كما ركزت على أهمية المؤسسات والتكتلات الدولية، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بالإضافة إلى نظرية الماركسية الجديدة.

[2] مقاربة القضايا والاهتمامات

- **جيمس دورتي ،وروبرت بالستغراف**، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة ، وليد عبد الحي (بيروت ، دار كاظمة للنشر والمؤسسة الجامعية للدراسات 1985). و، إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة (ط1، الكويت ،منشورات ذات السلاسل، 1982).و أيضا، عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، دراسة النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، 'الإسكندرية والدار الجامعية، 2000). و، ناصف يوسف حتي، مرجع سابق.

إن مختلف النظريات والمقاربات التي سبق ذكرها جاءت نتيجة لعمليات تغير كبيرة عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث انفجرت العديد من الصراعات المسلحة والتي اخذ بعضها طابعا عرقيا واثنيا مثلما حدث في البوسنة والهرسك بعد تفكك الفدرالية اليوغوسلافية أو ما حدث في رواندا وبوروندي بين قبيلتي **الهوتو والتوتسي** حيث عرف هذين النزاعين أحد أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ وقد جاء الرد الدولي متأخرا، وعموما فان التغيرات الحاصلة مست الكثير من المجالات الأخرى وامتد تأثيرها ليشمل العديد من القضايا ولعل أبرزها:

أ) التحول من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية

إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير في أنماط سلوك القوى الكبرى وبالتالي فسقوط الشيوعية أذن بوضع لليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهاية التاريخ التي عبر عنها **فوكوياما**، ومن الناحية النظامية دائما فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم من النظام الاشتراكي الماركسي إلى النظام الديمقراطي والأخذ بآليات حرية السوق والمبادلات.

إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد لتبرير سياستها وضمان استمرار مصالح الرأسمالية خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسلحة وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدو شرعية في الكثير من الحالات، وهذا ما يفسر زيادة النزعة **الاليغارشية** على مستوى النسق العالمي حيث السيطرة والتحكم بيد الولايات المتحدة وهذا في ظل انسياق الغرب وحتى روسيا للسياسة الأمريكية وكذا انتهاج الصين لسياسة تقوم على الحذر والبرغماتية، وهذا ما سهل على الولايات المتحدة والدول بالانصياع والامتثال وهنا ظهر جليا إتباع الازدواجية في التعامل خاصة مع قضايا العالم الثالث وأضحت الثقة هشة بين الشمال والجنوب.

ب) تراجع مكانة الدولة وبروز مصادر تهديد جديدة للأمن

إن التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظم الدولي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع ورؤوس الأموال والأفكار وبالتالي تجاوز الو لاءات القديمة للوطن أو الأمة إلى ولاءات جديدة ببروز قوى إقليمية ودولية أصبحت تنافس الدولة كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية كمنظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد انتقلنا من مبدأ سيادة وحرية الدول إلى سيادة وحرية الفرد داخل الدول، وبدأت هذه المنظمات والشركات تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية، كالتركيز على مبدأ حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحريات، خاصة حرية التملك والتعبير، وقد ساهم في هذا التحول التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال ومصادر المعلومات والدور الذي لعبته في اختزال المسافات ونقل الأفكار.

لقد واكب تراجع دور الدولة كما ذكرنا بروز لاعبين أصبح تأثيرهم إلى النسق الدولي وهكذا تطور مفهوم الأمن، وحسب **باري بوزان** فإن هذا المفهوم يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف حيث وفر ذلك السياسة والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة[1].

إن التطورات الكبيرة التي سبق التطرق إليها وبالرغم من أهميتها في جانبها الايجابي إلا أنها جعلت الحديث عن الحصانة الأمنية شيء من الماضي حيث ازدادت المخاوف والتحديات الأمنية بشكل كبير وأصبحت ذات طابع عالمي .

و قد تنوعت مصادر التهديد لمختلف عناصر الأمن "الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" وعلى مختلف مستوياته " الوطنية والإقليمية والدولية"، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد بل برزت الكثير من المصادر كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية، وأصبحت تشن هجمات ضد مصالح هذه الدول وقد تأخذ هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة، أو القومي..، بالإضافة إلى بروز تحديات أمنية اعقد واشمل كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة واتساع دائرة نشاطات التنظيمات المافيوية المختصة في تجارة المخدرات وتبيض الأموال.

1- **منذر سليمان** "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي تفسيرات ومفاهيم "، المستقبل العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 325، (مارس 2006)، ص. 30.

وهكذا يمكن استخلاص أن الوضع الجديد أصبح يضم ثلاث مكونات متعايشة ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لا تزال لاعبا أساسيا رغم تراجعها وانتكاستها، والسوق العالمية الخارجية عن أي رقابة أو سيطرة، والشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزئي من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات[1] .

وقد أضحت ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل السمة الأبرز للنظام العالمي الحالي سواء في إطار الروابط المباشرة بين الدول والأفراد أو من خلال الاندماج في التكتلات والتحالفات في عالم شديد التنافس على مقومات المكانة والسيطرة .

1- **السيد ولد اباه**، "عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتجية"، الطبعة 1، بيروت ، الدار العربية للعلوم، 2004، ص.18